



بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الخامس

حق الحكم الوطني والقوى المتفرعة عنه

الاصل السادس والخمسين :

الحكم المطلق على الكون والانسان لله ، وهو الذي جعل الانسان حاكماً على مسيره الاجتماعي ، ولا يخق لأحد ان يسلب هذا الحق الألهي من الانسان ، او يجعله في خدمة منافع افراد او طبقة خاصة .

وتتصرف الأمة بهذا الحق الألهي من طرق تأتي في الاصول التالية

الاصل السابع والخمسين :

القوى الحاكمة في الجمهورية الاسلامية الايرانية عبارة عن : القوة الدستورية ، والقوة التنفيذية ، والقوة القضائية ، ويتم العمل بهذا القانون طبق الاصول التالية تحت نظر ولاية الامر وامامة الامة .

هذه القوى مستقلة بعضها عن بعض ، ويتم الربط بينها بوسيلة رئيس الجمهور :

الاصل الثامن والخمسين :

يتم عمل القوة الدستورية عن طريق المجلس الوطني للشورى ، الذي يتشكل من مندوبين منتخبين من قبل الامة ، وهو يبلغ ما يصوت عليه نسي المجلس - بعد المرور بمراحل يأتي تعيينها في الاصول التالية - الى القوة التنفيذية والقضائية للتطبيق .

الاصل التاسع والخمسين :

يمكن ان يتم عمل القوة الدستورية في المسائل الاقتصادية ، والسياسية والاجتماعية ، والثقافية ، الهامة كثيراً ، عن طريق المراجعة المباشرة الى آراء الامة في استفتاء شعبي عام (رفراندوم) ويجب ان يصوت على طلبه بالايجاب ثلثا مجموع الممثلين في المجلس .

الاصل الستون :

يتم عمل القوة التنفيذية عن طريق رئيس الجمهور ورئيس الوزراء والوزراء ، الا ما يجعل في هذا الدستور على عاتق القيادة بصورة مباشرة

الاصل الواحد والستين :

يتم عمل القوة القضائية عن طريق محاكم وزارة العدل ، التي يجب ان تتشكل طبقاً للموازن الاسلامية ، وتتكفل بالحل والفصل في الدعاوي والشكاوي ، وبحفظ الحقوق العامة ، وبسط العدل وتنفيذه واقامة حد ود الله .

x x x

الفصل السادس

القوة الدستورية

البحث الاول : المجلس الوطني للشورى .

الاصل الثاني والستين :

يتشكل المجلس الوطني للشورى من مندوبي الامة الذين ينتخبون بصورة مباشرة بآراء سرية .
وسيعين القانون شرائط المنتخبين (بالكسر) ، والمنتخبين (بالفتح) وكيفية الانتخاب .

الاصل الثالث والستين :

ان مدة كل دورة من الانتخابات يكون لأربع سنين ، ويجب ان يجرى كل دورة من الانتخابات قبل انتهاء الدورة السابقة ، بحيث لا يكون البلاد بلا مجلس في اي وقت .

الاصل الرابع والستين :

عدد ممثلي المجلس الوطني للشورى يكون مئتان وسبعون شخصاً ،
وبعد كل عشر سنين فيما اذا زاد عدد السكان يضاف لكل مئة
وخمسين ألف شخص في كل حوزة انتخاب مثل واحد .
وينتخب كل من الزرد اشتيين واليهود مثلاً واحداً لكل طائفة ،
والمسيحيون والآشوريون والكلدانيون مثلاً واحداً لمجموعهم ، وكل من
المسيحيين الأرمن في الشمال والجنوب مثلاً واحداً لكل طائفة ، وفيما
اذا زاد عدد اي طائفة من هذه الاقليات بعد كل عشر سنين فلكل مئة
وخمسين ألف شخص مثل . والقانون يعين مقررات الانتخابات .

الاصل الخامس والستين :

وبعد اجراء الانتخابات يتصف المجلس بالرسمية مع حضور ثلثي
مجموع الممثلين ، ويتم التصويت على الاطروحات واللوائح القانونية طبقاً
للنظام الداخلي للمجلس ، الا فيما اذا عين نصاب خاص لبعض
الموارد في هذا الدستور .
وللتصويت على النظام الداخلي للمجلس يلزم موافقة ثلثي الحاضرين
في المجلس .

الاصل السادس والستين :

يتعين كيفية انتخاب رئيس للمجلس وكذلك هيئة ادارة المجلس وعدد
اللجان ومدة تصديقهم لذلك والامور المتعلقة بالمدكرات ، ونظام المجلس
في النظام الداخلي للمجلس .

الاصل السابع والستين :

يجب على الممثلين ان يقسموا في اول جلسة للمجلس على النحو

التالي ويوقعوا على نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

اني امام القرآن المجيد أقسم بالله القادر المتعال وأتعهد بالاستناد الى شرفي الانساني ان اكون حارساً لحريم الاسلام ومنجزات الثورة الاسلامية الايرانية وأسس الجمهورية الاسلامية . وان احرس هذه الوديعة التي اوكلتها اليها الامة بصفتي اميناً عادلاً . وان اراعي الامانة والتقوى في العمل بتكاليف وكالة الامة . وان أتقيد باستقلال وعظمة البلاد وحفظ حقوق الامة والخدمة لها . وان ادافع عن الدستور . وان اجعل استقلال البلاد وحرية الامة وتأمين مصالحها نصب عيني دائماً فيما اقول واكتب وأبدي من الآراء .

ويذكر ممثلوا الاقليات الدينية كتابهم السماوي بدلاً من : ((القرآن المجيد)) .

ويجب على الممثلين غير الحاضرين في الجلسة الاولى ان يعملوا بهذا الاصل في اول جلسة يحضرونها .

الاصل الثامن والستين :

فيما اذا كانت البلاد في حرب واحتلال عسكري ، تتوقف الانتخابات في جميع البلاد او المناطق المحتلة لمدة معينة حسب اقتراح رئيس الجمهور وموافقة ثلاثة ارباع مجموع الممثلين وتأيد : ((شوري المحافظة)) ويستمر المجلس (ابق في عمله مالم يتشكل المجلس الجديد

الاصل التاسع والستين :

يجب ان تكون مذكرات المراسل علنية ، وان ينشر خبرها عن طريق

الاذاعة والتلفزيون والجريدة الرسمية للاطلاع. وفي الحالات الاضطرارية تتشكل جلسات غير علنية فيما اذا لزم بذلك رعاية أمن الدولة وطلب ذلك رئيس الوزراء او أحد الوزراء او عشرة من الممثلين الوكلاء.

وموافقات الجلسة السرية لاتعتبر الا بموافقة ثلاثة ارباع الممثلين وبحضور: (شورى المحافظة) . وبعد ارتفاع الحالة الاضطرارية يجب ان تنشر اخبار وموافقات هذه الجلسات للاطلاع .

الاصل السبعون :

يحق لرئيس الجمهور ورئيس الوزراء والوزراء ان يشتركوا في الجلسات العامة والعلنية للمجلس باجتماع او افراد ، ويحق لهم ان يصطحبوا معهم مستشاريهم . واذا رأى الوكلاء لزوم حضور احد هم كلف بالحضور ، واذا طلب احد هم السماح بالكلام اصغى اليه .

يجب ان يوافق اكثرية المجلس على دعوة رئيس الجمهور الى الحضور .

المبحث الثاني : حدود الاختيارات والصلاحيات للمجلس الوطني للشورى .

الاصل الواحد والسبعين :

يحق للمجلس الوطني للشورى ان يضع القوانين في جميع المواضيع في الحدود المقررة في هذا الدستور .

الاصل الثاني والسبعين :

لا يجوز للمجلس الوطني للشورى ان يضع قوانين تخالف اصول واحكام المذهب الرسمي للبلاد او تخالف الدستور ، وتمييز هذا الامر يكون على عهدة : (شورى المحافظة) . على النحو الآتي في الاصل السادس والتسعين

الاصل الثالث والسبعين :

ان شرح وتفسير القوانين العادية من صلاحية المجلس الوطني للشورى، ولا يمنع مفهوم هذا الاصل عن التفسير الذي يقوم به مدعو العموم بصدده تمييز الحقوق .

الاصل الرابع والسبعين :

اللوائح القانونية يجب ان تقدم بعد موافقة هيئة الوزراء الى المجلس وانما تصلح الاطروحات القانونية للعرض على المجلس باقتراح خمسة عشر من الممثلين على الأقل .

الاصل الخامس والسبعين :

ان ما يقدمه الممثلون من الاطروحات القانونية والاقتراحات والاصلاحيات بشأن اللوائح القانونية، مما ينتهي بتقليل الموارد العامة، او ازدياد المصارف العامة، لا يصلح للعرض على المجلس الا فيما اذا كان متضمناً لطرق تأمين المصارف الجديدة او تعويض ما ينقص من الدخل العام .

الاصل السادس والسبعين :

يحق للمجلس الوطني للشورى التحقيق والفحص في جميع امور البلاد .

الاصل السابع والسبعين :

المعاهدات والقاولات والقرارات والاتفاقيات الدولية يجب ان تكون بموافقة المجلس الوطني للشورى .

الاصل الثامن والسبعين :

يمنع اي تغيير في الحدود ، سوى الاصلاحات الجزئية مع رعاية

مصالح البلاد بشرط ان لا تكون لمصالح طرف واحد ، وان لا تقدر في استقلال
ووحدة اراضي ايران ، وان يوافق على ذلك اربعة اخماس الممثلين في
المجلس الوطني للشورى .

الاصل التاسع والسبعين :

يمنع اعلان الاحكام العرفية والحكومة العسكرية ، وفي حالة الحرب
والحالات الاضطرارية المشابهة ، يحق للدولة ان تقرر تقليصاً ضرورياً في
الحريات مع موافقة المجلس الوطني للشورى ، ولا يجوز ان تكون مدة ذلك
على اي حال اكثر من ثلاثين يوماً ، وفي صورة بقاء الضرورة بعد ثلاثين
يوماً تكون الدولة مكلفة بطلب الأذن المجدد من المجلس .

الاصل الثمانون :

اخذ القروض والديون واعطاؤها او المساعدات غير المعوضة من
قبل الدولة داخلياً وخارجياً ، يجب ان يكون بموافقة المجلس الوطني
للشورى .

الاصل الواحد والثمانين :

يمنع اعطاء الترخيص لتشكيل الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية
والزراعية وللخدمات والمعادن للاجانب ، بصورة مطلقة .

الاصل الثاني والثمانين :

يمنع استخدام المستشارين الاجانب من قبل الدولة الا في موارد
الضرورة مع موافقة المجلس الوطني للشورى .

الاصل الثالث والثمانين :

ان الابنية والاموال الحكومية التي هي من نفائس الآثار للامة غير

قابلة للانتقال الى الآخرين الآ مع موافقة المجلس الوطني للشورى، وذلك فيما اذا لم تكن من النفائس الفريدة .

الاصل الرابع والثمانين :

كل ممثل مسؤول امام جميع الامة، وله حق ابداء الرأي في جميع المسائل الداخلية والخارجية للبلاد .

الاصل الخامس والثمانين :

ان صفة التمثيل قائمة بنفس الشخص وليست صالحة للانتقال الى غيره ولا يحق للمجلس ان يفوض حق وضع القانون الى شخص او هيئة معينة . ويجوز له ان يفوض اختيار وضع بعض القوانين في الموارد الضرورية مع مراعاة الاصل الثاني والسبعين الى اللجان الداخلية، وفي هذه الحالة تنفذ هذه القوانين في المدة المعيّنة من قبل المجلس بصورة تجريبية ويبقى حق الموافقة النهائية عليها للمجلس .

الاصل السادس والثمانين :

لممثلي المجلس الحرية التامة في ابداء آرائهم بصدق ايفاء وظيفتهم التمثيلية، ولا يجوز مطاردتهم او توقيفهم بسبب الآراء التي يبديونها في المجلس او بصدق ايفاء وظيفتهم التمثيلية .

الاصل السابع والثمانين :

على هيئة الوزراء بعد تشكيلها والتعريف بها وقبل اي عمل ان تكسب من المجلس : (رأي الفقة) ويحق للهيئة ان تطلب ذلك مكرراً في المسائل الهامة والمثيرة للخلاف .

الاصل الثامن والثمانين :

اذا سأل ممثل من وزير مسؤول شيئاً بشأن احد موارد وظيفته، فعلى

ذلك الوزير ان يحضر في المجلس فيجيب على سؤاله ، ويجب ان لا يتأخر هذا الجواب اكثر من عشرة ايام ، الا بعذر مقبول لدى المجلس الوطني للشورى .

الاصل التاسع والثمانين :

يحق لممثلي المجلس ان يستجوبوا هيئة الوزراء او اي واحد من الوزراء فيما اذا يرون ذلك ضرورياً . وانما يمكن اجراء الاستجواب فيما اذا قدم الى المجلس بتوقيع عشرة من الممثلين على الأقل .

وعلى هيئة الوزراء او الوزير المستجوب ان يحضر في المجلس خلال عشرة ايام فيجيب على ذلك ثم يكسب رأي الثقة من المجلس ، واذا لم يحضر هيئة الوزراء او الوزير للاجابة ، يقدم الممثلون المستجوبون ما يوضح استجوابهم ، واذا اقتضى الامر اعلن المجلس عدم الثقة بالوزير المستجوب او الوزراء .

واذا لم يبد المجلس رأي الثقة بالوزير المستجوب او الوزراء عزلوا . وفي الحالتين لا يمكن ان يصبح رئيس الوزراء المستجوب او الوزير عضواً في هيئة الوزراء الجديدة مباشرة .

الاصل التسعون :

لمن كان له شكوى من اسلوب عمل المجلس او القوة التنفيذية او القضائية ان يقدم شكواه الى المجلس الوطني للشورى ، وعلى المجلس ان يلاحظ الشكاوى الواصلة اليه وان يجيب عليها بالاجوبة الكافية ، واذا كانت الشكوى من القوة التنفيذية او القضائية وكانت الاجابة عليها متوقفة على ملاحظتها كان على المجلس ان يطلب منهما الملاحظة والاجابة الكافية ، ثم يعلن النتائج خلال مدة مناسبة ، واذا كان الامر متعلقاً بحياة الامة كان على المجلس ان يعلن بالاجابة .

الاصل الحادي والتسعين :

لحصانة احكام الاسلام والدستور من حيث عدم مخالفة مقررات المجلس الوطني للشورى مع احكام الاسلام ، تتشكل لجنة شورى بعنوان : (شورى المحافظة) على النحو التالي :

- ١- ستة من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات زمانهم والمسائل المعاصرة ، ويكون انتخاب هؤلاء على القائد او : (شورى القيادة) .
- ٢- ستة من الحقوقيين في مختلف فروع الحقوق ، يعرفون من بين الحقوقيين المسلمين بواسطة : (اللجنة العليا للشورى في القضاء) الى المجلس الوطني للشورى وينتخبون بأراء الوكلاء في المجلس .

الاصل الثاني والتسعين :

ينتخب اعضاء : (شورى المحافظة) لمدة ستة سنين ، وفي اول دورة يتغير نصف اعضاء كل طائفة من الطائفتين بعد ثلاث سنين بالقرعة ، وينتخب اعضاء جدد بمكانهم .

الاصل الثالث والتسعين :

لا عبرة بالمجلس الوطني للشورى بدون وجود شورى المحافظة ، الا في مورد اصدار اوراق اعتبار الممثلين وانتخاب ستة من الحقوقيين اعضاء شورى المحافظة .

الاصل الرابع والتسعين :

يجب ان ترسل جميع موافقات المجلس الى شورى المحافظة ، وعلى شورى المحافظة ان تلاحظ ذلك من حيث انطباقها على موازين الاسلام والدستور خلال عشرة ايام من تاريخ وصولها الى الشورى ، فاذا رأتهما

مخالفة ارجعتها الى المجلس لأعادة النظر فيها ، والآ فالموافقات معتبرة للتنفيذ .

الاصل الخامس والتسعين .

فيما اذا رأت : (شورى المحافظة) ان مدة عشرة ايام غير كاف للملاحظة وابداء الرأي ، امكنه ان يطلب تمديد المدة لعشرة ايام اخر على الاكثر ، مع ذكر الدليل لذلك .

الاصل السادس والتسعين :

مرجع التمييز بشأن مخالفة مقررات المجلس الوطني للشورى مع احكام الاسلام هم اكثرية فقهاء شورى المحافظة ، ومرجع التمييز لعدم تعارض تلك المقررات مع الدستور هم اكثرية جميع اعضاء شورى المحافظة .

الاصل السابع والتسعين :

لأعضاء شورى المحافظة ان يحضروا المجلس لأستماع المذاكرات بشأن اللوائح او الاطروحات القانونية ، لغاية التسريع في العمل ، واذا كانت الاطروحة او اللوائح فورية في ورقة العمل للمجلس كان على اعضاء شورى المحافظة الحضور وابداء الرأي في ذلك .

الاصل الثامن والتسعين :

تفسير الدستور يكون على شورى المحافظة باصوات ثلاثة ارباع الاعضاء .

الاصل التاسع والتسعين :

على شورى المحافظة مراقبة انتخابات رئاسة الجمهورية وانتخابات المجلس الوطني للشورى والاستفتاءات .

x x x

الفصل السابع

لجان الشورى

الاصل العاشر:

للتقدم السريع في العمل بالبرامج الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والصحية والثقافية والتعليمية وسائر الخدمات عن طريق مشاركة الامة ، يتقرر تحقيق ادارة الامور في كل قرية وناحية وبلدة ومدينة ومحافظة بمراقبة لجنة شورى بعنوان شورى القرية والناحية والبلدة والمدينة والمحافظة ينتخب اعضاءها اهل ذلك المحل ، مع مراعاة مقتضيات كل محل .

وسيعين القانون شروط المنتخبين (بالكسر) والمنتخبين (بالفتح) وحدود صلاحيتهم وتكاليفهم وكيفية انتخابهم ، وكيفية مراقبة هذه اللجان الشورية ، وترتيب المراتب التي يجب ان يكون كلها مع مراعاة اصول الوحدة الوطنية ووحدة الاراضي ونظام الجمهورية الاسلامية والتبعية للحكومة المركزية .

الاصل الحادي بعد المئة:

لغاية المنع عن التمييز بين المحافظات ، والترغيب في التعاون لتحضير البرامج العمرانية والخدمات للمحافظات ، ومراقبة تنفيذها على السواء ، تتشكل : ((اللجنة العليا للمحافظات)) من ممثلي شورى المحافظات . وسيعين القانون كيفية تشكيل هذه اللجنة العليا وتكاليفها .

الاصل الثاني بعد المئة:

يحق للجنة العليا للمحافظات ان تحضر اطروحات في حدود صلاحيتها

وتكاليفها وتقدمها الى المجلس الوطني للشورى مباشرة او عن طريق الدولة ، وعلى المجلس ملاحظة هذه الاطروحات والاقتراحات .

الاصل الثالث بعد المئة :

على المحافظين والقائمين مقامهم ومدراء النواحي وسائر المسؤولين الحكوميين الذين يعيّنون من قبل الدولة ان يراعوا مقررات لجان الشورى في حدود اختياراتها .

الاصل الرابع بعد المئة :

لتحقيق القسط الاسلامي والتعاون في تحضير البرامج وايجاد الانسجام والتوازن في تنفيذ الامور في الوحدات الانتاجية والصناعية والزراعية ، تتشكل لجان شورى من ممثلي العمال والفلاحين والموظفين والمدراء ، وفي الوحدات التعليمية والادارية والخدمات وامثالها تتشكل اللجان من اعضاء هذه الوحدات . وسيعيّن القانون كيفية تشكيل هذه اللجان وحدود صلاحيتها وتكاليفها

الاصل الخامس بعد المئة :

يجب ان لا تكون مقررات هذه اللجان مخالفة لموازين الاسلام وقوانين الدولة .

الاصل السادس بعد المئة :

لا يمكن حلّ هذه اللجان الا في صورة انحرافها عن تكاليفها القانونية وسيعيّن القانون مرجع تمييز الانحراف وكيفية حلّها عند ذلك وتشكيلها من جديد .

ويحق للشورى ان تشكو الى محكمة ذات صلاحية فيما اذا كان لها
اعتراض على قرار الحل ، وعلى المحكمة ان تحقق في ذلك فوراً .

x x x

الفصل الثامن

القائد ، او شورى القيادة

الاصل السابع بعد المئة :

اذا عرف احد الفقهاء الحائزين للشروط المذكورة في الاصل الخامس
من هذا الدستور ، من قبل الاكثرية الساحقة من الامة ، بالمرجعية
والقيادة ، وتقبلته الجماهير ، كما تحقق هذا بشأن مرجع التقليد وقائد
الثورة آية الله العظمى الامام الخميني ، كان عليه ولاية الامر وجميع
المسؤوليات التابعة لذلك .

وعند عدم تحقق هذا فعلى الخبراء المنتخبين من قبل الامة ان
يشاوروا ويلاحظوا ويحققوا بشأن جميع الافراد ذوي صلاحية المرجعية
والقيادة ، فاذا وجدوا احدهم ذا ميزة خاصة للقيادة عرفوه الى الامة
للقيادة ، والّا فعليهم تعيين ثلاثة او خمسة من المراجع الواجدين
لشروط القيادة بعنوان : ((اعضاء شورى القيادة)) وتعريفهم الى الامة .

الاصل الثامن بعد المئة :

ان قانون الخبراء ، عددهم والشروط اللازمة فيهم وكيفية انتخابهم ،
وكذلك النظام الداخلي لمجالس الخبراء لأول دورة يجب ان يحضر من
قبل الفقهاء اعضاء شورى المحافظة باصوات اكثريةهم والقبول لدى القائد ،
وبعد انعقاد الدورة الاولى تكون صلاحية اعادة النظر في قانون الخبراء

وتغييره لنفس المجلس .

الاصل التاسع بعد المئة :

شروط وصفات القائد او اعضاء شورى القيادة :

- ١- الصلاحية العلمية والتقوى اللازمتين للافتاء والمرجعية .
- ٢- الرؤية السياسية والاجتماعية ، والقدرة والمديرية الكافية للقيادة .

الاصل العاشر بعد المئة :

صلاحيات وتكاليف القيادة :

- ١- تعيين فقهاء شورى المحافظة .
- ٢- تعيين اعلى مسؤول للقضاء .
- ٣- قيادة القوات المسلحة ، على النحو التالي :
 - أ - نصب وعزل رئيس القيادة المشتركة .
 - ب - نصب وعزل قائد عسكر حراس الثورة الاسلامية .
 - ج - تشكيل لجنة الشورى العليا للدفاع الوطني ، من سبعة اعضاء :

- رئيس الجمهور .
- رئيس الوزراء .
- وزير الدفاع .
- رئيس القيادة المشتركة .
- قائد عسكر حراس الثورة الاسلامية .
- مستشارين اثنين بتعيين القائد .
- د - تعيين القواد الكبار للقوات الثلاث ، حسب اقتراح لجنة الشورى للدفاع .

هـ - اعلان الحرب والصلح واستعداد القوات، حسب اقتراح لجنة الشورى العليا للدفاع.

٤- توقيع حكم رئاسة الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب، ويجب ان يؤيد شورى المحافظة صلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث اشتغالهم على الشروط المنصوصة في هذا الدستور، قبل اجراء الانتخابات، وفي الدورة الاولى يجب ان يؤيد ذلك القائد .

٥- عزل رئيس الجمهور، مع ملاحظة مصالح البلاد، وبعد حكم الديوان الاعلى للدولة بتخلفه عن وظائفه وتكاليفه القانونية، او ابداً، راي المجلس الوطني بعدم كفايته السياسية .

٦- العفو او التخفيف من عقوبة المحكومين، في حدود الموازين الاسلامية، بعد اقتراح الديوان الاعلى للدولة .

الاصل الحادي عشر بعد المئة :

اذا عجز القائد او احد اعضاء شورى القيادة عن اداء تكاليفه القيادية، او فقد احدى الشروط المذكورة في الاصل التاسع بعد المئة عزل عن مقامه، ومرجع تشخيص هذا الامر هم الخبراء المذكورين في الاصل الثامن بعد المئة .

الاصل الثاني عشر بعد المئة :

القائد واطرافه شورى القيادة يتساوون امام القانون مع سائر افراد الامة.

x x x

الفصل التاسع

القوة التنفيذية

السبحة الاولى : رئاسة الجمهورية :

الاصل الثالث عشر بعد المئة :

رئاسة الجمهورية بعد مقام القيادة ، أعلى مقام رسمي للدولة ، وعلى رئيس الجمهورية مسؤولية تنفيذ الدستور وتنظيم العلاقات بين القواات الثلاث ، وعليه رئاسة القوة التنفيذية الا فيما يرتبط بالقائد مباشرة .

الاصل الرابع عشر بعد المئة :

ينتخب رئيس الجمهور لمدة اربع سنين بأراء مباشرة ، ولا مانع من تجديد انتخابه لدورة ثانية فقط .

الاصل الخامس عشر بعد المئة :

يجب ان ينتخب رئيس الجمهورية من بين السياسيين المتديين الحائزين للشروط التالية :

” ايرانياً ، من تبعة الدولة الايرانية ، مديراً ومدبراً ، حسن السوابق ، ذا امانة وتقوى ، مؤمناً ومعتقداً بأسس الجمهورية الاسلامية الايرانية والمذهب الرسمي لأيران .“

الاصل السادس عشر بعد المئة :

يجب على المرشحين انفسهم لرئاسة الجمهورية ان يعلنوا استعدادهم لذلك بصورة رسمية قبل شروع الانتخابات . وسيعين القانون كيفية الانتخابات .

الاصل السابع عشر بعد المئة :

ينتخب رئيس الجمهور بالاكثرية المطلقة لأراء المشتركين في الانتخابات واذا لم يجد احد المرشحين هكذا اكثرية في الدور الاول من الانتخابات جددت الانتخابات للمرة الثانية في يوم الجمعة اللاحق ، وفي هذا

الدور يشترك في الترشيح اثنان فقط من الحائزين على اكثرية الاصوات
في الدور الاول ، واذا اعرض بعض المرشحين الحائزين على اكثرية
الاصوات عن الاشتراك في الانتخابات للمرة الثانية ، قدم اثنان من البقية
الحائزين على اكثر الاصوات بالنسبة الى السائرين .

الاصل الثامن عشر بعد المئة :

تقع مسؤولية رقابة انتخابات رئاسة الجمهورية على عاتق شوري
المحافظة وفقاً للاصل التاسع والتسعين ، وقبل تشكيل شوري المحافظة
يكون ذلك على عاتق : ((لجنة مراقبة)) تعين وفقاً للقانون .

الاصل التاسع عشر بعد المئة :

يجب ان يتم انتخاب رئيس الجمهور الجديد قبل انتهاء مدة رئاسة
الرئيس السابق بشهر واحد على الاقل ، وعلى الرئيس السابق ان يقوم
بتكاليف رئاسة الجمهورية في فترة الانتخابات وقبل انتهاء مدة رئاسته .

الاصل العشرون بعد المئة :

اذا مات احد المرشحين الذين توفرت فيهم الصلاحية وفق هذا
الدستور قبل عشرة ايام من الانتخابات ، اجّلت الانتخابات لمدة اسبوعين
واذا مات احد المرشحين الحائزين على الاكثرية في الدور الاول وقبل
الدور الثاني ، كذلك اجّلت الانتخابات لمدة اسبوعين .

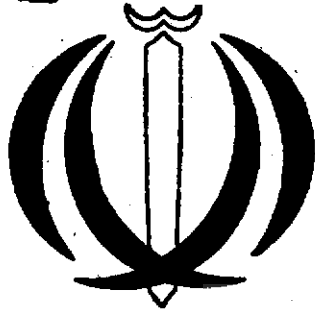
x x x

x x

x

٦٨

شعار الجمهورية الإسلامية



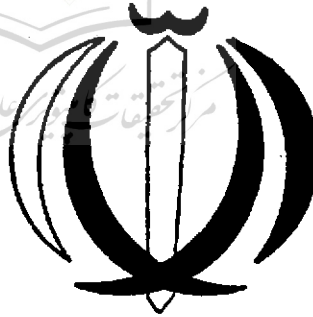
«الله»



«لا»



«الله»



«لا»